الغلو يهدد بحرف أبي جعفر المنصور العباسي ميتاً

ياسين سعيد نعمان

ما إن مرت سنوات قليلة على انقطاع الوحي، حتى أخذت الانقسامات والتشققات تملأ جسم الدين الجديد لتؤكد حقيقة أن النبي العظيم لم يترك وراءه وصية، أو قاعدة بعينها لتحديد نظام الحكم أو إدارة الأمر من بعده. لقد ترك ذلك لتقديرات واجتهادات المسلمين وفقاً للظروف والمعطيات المحيطة، والمتجددة، بكل ما تحمله من متغيرات، وبهذا يكون قد ترك ميراثاً قاعدته الثلاثية : الايمان، العقل، المصالح المرسلة .

تمثلت الخلافات التي شهدها المسلمون بمجملها في :

١- فكري، ابتداءً بالقدرية والجبرية والمرجئة والمعتزلة واخوان الصفاء والجهمية والأشاعرة.. وغيرهم، ناهيك عن المذاهب الفقهية ؛ وجميعها أثرت الفكر الاسلامي.

٢- الانقسام الذي تمحور حول أصول الحكم والذي أخذ طرفاه الرئيسيان (السنة والشيعة) يعززان قاعدتهما الاجتماعية بافتراق كبير في أصول الدين، الأمر الذي فتح الأبواب للغلو والتطرف لأجنحة من الفريقين تسببت في سلسلة كبيرة من الأضرار على المسلمين، لا تزال تفعل فعلها حتى اليوم.

من نافلة القول إن غلاة الشيعة والسنة ممن فقدوا صلتهم بالأرض وبالواقع، راحوا يخوضون معارك دنكشوتية في فضاءات التاريخ مستحضرين من جوفه محطات منتقاة، وخاصة تلك التي تلطخت بدماء الأبرياء والمخدوعين من المسلمين بحثاً عن حق الأطراف المتنازعة على الولاية والحكم والسلطة بين سالب ومسلوب، وصاحب حق ومدّع، وظالم ومظلوم.. وغيرها من التوصيفات التي ما أنزل الله بها من سلطان.

لقد غطت هذه الصراعات الدموية مساحة واسعة من التاريخ الاسلامي، وهي المساحة التي لا تزال حتى اليوم تشكل البيئة التي تتوالد فيها أمراض الصراعات، وتتكاثر فيها أوبئة الانتقام، وتتفجر فيها ألغام الفتن والحروب، وتشتعل في جنباتها نيران الكراهية على ذلك النحو الذي استطاع فيه هؤلاء الغلاة تحويل محطات الصراع تلك إلى مراكز استقطاب وفرز للناس بصورة يغيب فيها الوطن والمواطنة، وتغيب فيها الحقوق المدنية ومؤسساتها التي تشكل بطبيعتها العامل الحاسم في تشبيك المصالح المجتمعية على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات.

لقد أخذت هذه التداعيات تزاحم الدولة الوطنية وتمارس عليها الضغوط، وتضيق عليها الخناق بافتعال معارك تستقطب فيها قطاعات واسعة من المجتمع، وخاصة تلك القطاعات التي بقيت، لأسباب عديدة، تراوح في المساحة التي تفصل ما بين الدولة والبنى المقاومة للدولة، وتجندها للعنف، وسفك الدماء، وإشاعة الفوضى، وإرهاب كل من يدعو إلى قيام دولة تؤسس لنظام مواطنة مدني يكون فيه الشعب مالك السلطة ومصدرها.

إن من أخطر البنى المقاومة للدولة هي تلك التي تأسست في رحم التاريخ الذي قسم المسلمين إلى طوائف يدعي كل منها حقه في الحكم باعتباره مالك ناصية الحقيقة ومرجعية الرسالة، وخاصة تلكما الطائفتين اللتين تنازعتا الإمامة والخلافة في تكريس أصول الحكم، فبينما تستمد الإمامة مشروعيتها من منظور يعتمد خرافة الوصية، وجسدت شرط البطنين المؤهل الأساسي لنيل لقب الإمام، فإن الثانية، وإن بدا أنها قد تحررت نسبياً من شرط النسب الأقرب، إلا أنها وقعت في خديعة الانتساب الجهوي القرشي الذي شكلت فيه السقيفة أول محاولة لتكريس الأمر خارج المضمون الأممي والانساني للاسلام، على الرغم من وجاهة المبررات التي حملت الحاضرين يومذاك على حسم المسألة على ذلك النحو الذي تذكره كتب التاريخ.

من جذر الفكرة- الاشكالية تلك، أخذت تتوالد محطات الصراع بين القرشيين انفسهم، مروانيين، هاشميين، أمويين، ثم علويين، وعباسيين، وفاطميين، ومن داخل هذه العائلة المنقسمة ظهر غلاة الشيعة وغلاة السنة في تساوق محكم مع صراعهم من أجل الحكم. أما بقية المسلمين فقد كانوا مجرد بيادق يحاربون ويُقتلون تحت الرايتين، فيما عدا حالات نادرة حاول فيها بعض العلماء أن يعيدوا إلى الذاكرة الجمعية للمسلمين أن الناس سواسية، وأن أمر المسلمين هو شأن يتولاه المسلمون بشروط لا يحتكرها عرق أو دم أو لون، وأنها مسألة لم يأت بها كتاب أو سنة، وأن ما علق في الفكر الاسلامي من مرجعيات بخصوص نظام الحكم هي اجتهادات، منها ما كان يخدم في حالات كثيرة الحاكم، ومنها ما هو مستوحى من حاجة الممالك الاسلامية للاستقرار في الظروف التي كانت تمر بها.

وعندما كان المسلمون من خارج قريش وفروعها يهبّون لإيجاد معادلات للحكم مستوحاة من حقيقة أن أمر المسلمين غير معقود على عرق، أو مرجعية بشرية بعينها، كانت فروع قريش وأفخاذها يتوحدون تحت راية عبد مناف، إن لم تكن راية قصي بن كلاب، متجاوزين مروان وهاشم والسقيفة والغدير ومقتل عثمان والفتنة والجمل وصفين وكربلاء والشيعة والسنة، لمواجهة ذلك الدخيل، كما حدث مع الخوارج الذين ذكّروا الجميع بمضمون حديث الرسول عليه الصلاة والسلام الذي لا يشترط عرقاً بعينه لتولي أمر المسلمين.

لم تكن نقاوة الإيمان هي المحدد الأساسي لهذا الخلاف الذي أورث المسلمين هذا الانقسام، وما ارتبط به من غلو، حتى اليوم بقدر ما كان ذلك يحوم حول تأسيس مرجعية للحكم تستنبط عبطاً من "المقدس" الذي جاء خالياً من هذه المرجعية. وفي هذا السياق وعلى مدى قرون تشكلت خارطة الصراع التي رسمها هذا الغلو واتخذت صوراً مختلفة، منها ما لا يخطر على بال.

منذ يومين حملت الأنباء أن غلاة الشيعة في العراق طالبوا بإزالة تمثال أبي جعفر المنصور من إحدى ساحات الكرخ في بغداد، وكانوا في وقت سابق قد أحرقوه في مشهد ارتبط في وعي العراقيين بسقوط الدولة.

بدا المشهد وكأن العلويين يصفون حسابا تاريخيا مع ثاني خليفة عباسي، وهو الذي بنى مدينة بغداد التي أصبحت عاصمة المسلمين لمدة تزيد عن خمسمائة سنة قبل أن يحرقها هولاكو، وكانت قبلها دمشق دمشق الأموية. غلاة الشيعة لا يريدون شيئاً يجرح قبضتهم على بغداد، حتى لو كان مجرد تمثال حجري غدا ذاكرة تاريخية شبيهة بأي أثر أشوري أو بابلي أو سومري أو كلداني يؤمه السياح كجزء من تاريخ هذا البلد المتنوع والعريق. وموقف غلاة الشيعة من التمثال يختلف عن موقف غلاة السنة الذين أيدوا بصمت احراق التمثال، فبينما يعكس موقف غلاة الشيعة نظرة أيديولوجية تاريخية من العباسيين الذين انتزعوا الخلافة من أبناء عمومتهم العلويين، فان غلاة السنة ينظرون للمسألة من زاوية أنها أصنام ونصب وأزلام من عمل الشيطان. اتفق الخصمان على أبي جعفر المنصور كل من الزاوية التي يرى فيها تمثال المنصور خصماً لعقيدته ومنهاجه.

وفي حين يتعاضد الخصمان في معركة هامشية تجسد حماقة الانتقام من ناحية ومراوغة الايمان الملتبس من ناحية أخرى، فإنهما يملآن الدنيا ضجيجاً بخلافات تتوقف عند العتبة التي تبدأ فيها مصالح الدنيا تفرض شروطها، كما تجسدها وقائع اليوم وحاجاته المتنوعة. ولنا في هذا الجزء الهام والمُعاش من المشهد أن نلاحظ كيف تتخادم الإمامة مع الخلافة، وكيف يتشابكان في مشروع مشترك ضد مدنية الدولة ونظام المواطنة. لقد أصبح النظام الايراني، والذي يمثل بسلوكه غلو الفكر الشيعي، الملاذ الآمن للمتطرفين من غلاة السنة كالقاعدة وغيرها، يجمعهم جامع واحد وهو تدمير الدولة الوطنية بالمعنى الذي تتطلع إليه الشعوب في هذا العصر وما يزخر به من علوم ومعرفة وحريات وتقدم اقتصادي واجتماعي، وتمكين للمرأة، واحترام لحقوق الانسان.

في اليمن يقدم الحوثيون وغلاة السنة المتطرفون من القاعدة وغيرهم نموذجاً لهذا التخادم الذي يتمثل في التعاون المشترك لاسقاط الدولة منذ فجر الحوار الوطني، حيث قدم غلاة المتطرفين السنة خدمة لا تقدر بثمن للمشروع الحوثي برفض الحوار الوطني وتكفير مخرجاته، وفي حين شارك الحوثيون في الحوار برداء التقية بهدف التمويه وحماية أجندتهم الانقلابية، فقد اعتمدوا على رفض غلاة السنة من المتطرفين الحالمين بـ"الخلافة" للحوار ومخرجاته، فقد كان ذلك بمثابة المرتكز الأساسي الذي وفر لهم ولأجندتهم الشرط الكافي للسير حتى النهاية في تنفيذ مشروعهم الانقلابي على الدولة وعلى التوافق السياسي.

ومما له دلالة واضحة في هذا المضمار هو أن تنظيم القاعدة اليوم يعمل في اليمن تحت إشراف الحوثي وبسلاحه، وهذا دليل على أن طرفي التطرف والغلو صنوان يتبادلان الذرائع والأدوار، يختلفان ويواجهان بعضهما وفقا لما أسساه من أحكام تكفر الآخر، ويتفقان في مواجهة دولة المواطنة. وكما هو الحال في تجارب تاريخية فإن القوي منهما يستخدم الأضعف، تماماً مثلما يحدث اليوم في أكثر من مكان حيث تمكن غلاة الشيعة بدعم عالمي في مرحلة معينة من التسلح والتوسع والانتشار بذريعة مواجهة الارهاب السني الامر الذي خلق معادلات ارهاب بات فيها الارهاب السني القديم موظفاً لدى الارهاب الشيعي في تعاون سيريالي لا يحكمه سوى منطق الارهاب الذي طالما شكل الجسر الذي يربط بين الاثنين.

بهذه الخطوات سينجح بن مبارك

محمد الجنيدي

من الوهلة الأولى لتعيين الدكتور أحمد عوض بن مبارك، طُرحت كثير من التساؤلات حول فرص نجاحه ومدى امكانياته وقدراته على احداث تغيير في نمط السلطة التنفيذية المركزية على النحو الذي يمكنها من مجابهة التحديات وتجاوز الصعوبات ويتيح لها فرصة تأدية واجباتها والتزاماتها وتلبية تطلعات المواطنين، وكانت الاجابة التلقائية التي تكونت عندي حينها ان البداية الصحيحة التي ينبغي للدكتور بن مبارك ان يمضي بها والتي تشكل التحدي الأكبر تكمن في اصلاح ملف الكهرباء لاعتقادي وربما اعتقاد الاغلبية انه مفتاح النجاح؟.

ومن هنا وإن جاز لنا حق تقييم خطوات بن مبارك بعد مرور 100 يوم تقريبا، فإن الرأي يميل إلى أن بدايته كانت موفقة وفرص النجاح ممكنة جدا، خاصة إذا وقفنا أمام الإجراءات التي اتخذها والتي سنوجزها في سياق هذا الحديث وسنحاول استعراض مدى الأثر الكبير الذي ستحدثه في القريب العاجل إن لم نقل في الأيام القليلة المقبلة.

من خلال المتابعة لجُملة اجتماعات ونزولات رئيس الوزراء سيظهر جليا أن جزءا كبيرا منها قد كرس لملف الكهرباء فكانت أولى الخطوات هي في تشكيل لجنة مناقصات شراء وقود المحطات، ومن ثم اعتماد آلية استيراد صائبة وناجعة ستوفر للدولة ملايين الدولارت، إضافة إلى اعتماد استراتيجية لتأمين شحنات من وقود محطات الكهرباء من مادة الديزل والمازوت لتغطي احتياجها خلال أشهر الصيف كاملة وتم الإعلان عن إبرام اتفاقية لتوريد نحو 400 ألف طن من مادتي الديزل والمازوت تقريبا، فهل كانت هذه كل الإجراءات أم أن هناك إجراءات أخرى؟

أدرك بن مبارك، او لعله إدرك في وقت سابق أن محطات توليد الطاقة الكهربائية في جميع المناطق المُحررة تعتمد وقود الديزل والمازوت، إضافة إلى النفط الخام الذي يشغل محطة بترومسيلة بعدن، فكان مستوعبا أن معالجة وضع المحطات العاملة بالديزل والمازوت لن يكون كافيا لتأمين حالة الاستقرار والإصلاح لقطاع الطاقة الكهربائية لتجاوز تحديات الصيف وأن المعالجة الحقيقية تكمن بالاستفادة من القدرة الإنتاجية لمحطة الرئيس 264 ميجاوات، واستغلال هذا الانتاج في تقليص الاعتماد على محطات الديزل والمازوت بالعاصمة عدن وتوفير مخصصاتها من هذه المواد في تغطية وسد احتياجات المحافظات الأخرى بصورة تحقق الاستقرار المأمول لدى تلك المحطات، فعمد إلى إصدار توجيهات بتأمين مخزون استراتيجي لمحطة الرئيس من خزانات الضبة بحضرموت بعد نحو شهر من تعيينه بهدف تغطية احتياج المحطة من النفط الخام إلى جانب ما يصلها من محافظة مأرب، وعلى الرغم من تأخر تنفيذ هذا الإجراء، الغاية في الأهمية لأسباب وعراقيل ليس المجال متاحا هنا لذكرها، فإنه في نهاية المطاف تم تجاوزها، وهنا يأتي السؤال عن جدوى كل تلك الإجراءات ومدى الأثر الذي ممكن ان تحدثه على مستوى خدمة الكهرباء حتى يكون الجميع في كل المحافظات مدعو لدعم جهود بن مبارك ومساندته في خطته وخطواته خاصة ولايزال يتبادر إلى الأذهان موجة الاحتياجات الشعبية التي عمّت العاصمة عدن وكافة المحافظات المحررة خلال الأسبوع المنصرم حتى يوم أمس؟

هنا سنأتي إلى استعراض النتائج المأمولة والتي ممكن أن يلمسها المواطن بصورة واضحة وجلية، وإذا ما نظرنا إلى وضع تموين محطات الديزل فسنجد أن أول شحنة ديزل من حزمة الشحنات التي ستصل تابعا فسنجد أن أول شحنة قد وصلت يوم أمس الأول لعدن وهي ستكفي لنحو أسبوعين تقريبا كون جزء من الكمية سيذهب للتجار بعد لجوء الكهرباء لاستلاف كمياتهم خلال الازمة الاخيرة غير ان ما يدعو للاطمئنان في هذا الجانب أن هناك شحنة ديزل يجري شحنها الآن في دبي، ومتوقع أن تصل خلال اسبوع ويبلغ حجمها 60 ألف طن، ما يعني تغطية احتياج جميع تلك المحطات في مختلف المحافظات لنحو شهرين تقريبا.

أما بالنسبة لوضع محطات المازوت والتي تعتمد عليها بشكل اساسي العاصمة عدن ومحافظة حضرموت، والتي في غالبها خارج الخدمة حاليا لنفاد كميات المازوت، فإن الانفراجة فيها ستكون قد حلت مع وصول شحنة مازوت تبلغ 11500 طن، وهي أي الشحنة وإن لم تكن ضمن حزمة الشحنات التي أبرمتها لجنة المناقصات إلا انها ستسد وتغطي احتياجات محطات المازوت في عدن وحضرموت إلى حين وصول شحنة المازوت التابعة للجنة المناقصات والتي تبلغ كميتها نحو 35 ألف طن والمقرر ان تصل خلال أسبوع تقريبا حسب إفادة الشركة الموردة وهي كمية تغطي احتياج المحطات لفترة شهر أو شهرين والأهم من ذلك أن هذه المدة لن تنتهي إلا وشحنة المازوت التالية بحسب الاتفاقية ستكون قد وصلت وهو ما يدعو للاطمئنان إلى عدم وقوع أي أزمات لتلك المحطات خلال فترة الصيف بإذن الله.

أما في الجزئية الأخيرة والمتعلقة بالوضع التمويني لمحطة الرئيس التي تعتمد على النفط الخام، فينبغي الإشارة إلى أن الإجراءات المتخذة بشأنها ستعود بالنفع الكبير ليس على مستوى العاصمة عدن، إنما على جميع المحافظات، فالمحطة التي يبلغ انتاجها 264 ميجاوات تم وضع الحلول والمعالجات التي أعاقت تموينها وتشغيلها بقدرتها الكلية وذلك بعد جهود كبيرة وتدخلات متعددة سواءً عبر رئيس الوزراء ووزارة الكهرباء والنفط والمعادن والمالية والسلطتين المحليتين بحضرموت وعدن، وبمساع طيبة ومثمرة قادها كل من الأستاذ علي الكثيري رئيس الجمعية الوطنية والاستاذ فادي حسن باعوم عضو هيئة رئاسة المجلس، وتكللت كل هذه الجهود وأثبتت تعاون الجميع، وهنا وبحسب تأكيد معالي وزير النفط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي والذي كان له دور كبير في كافة الجوانب، فإن الفرق المختصة قد أنجزت ترتيبات الضخ من المساكب وغيرها فضلا عن ترتيب الوزارة للمقطورات الناقلة للنفط الخام من الضبة إلى النشيمة، ومن المنتظر أن تدشن عملية الضخ خلال يومين أو ثلاثة أيام ويتم إمداد محطة الرئيس بالوقود الذي يغطي احتياجها، وهنا يأتي السؤال حول الأثر والجدوى والمنفعة التي ستحقق لجميع المحافظات والتي سنختتم بها هذا الحديث الطويل.

سيؤدي تموين محطة الرئيس باحتياجها من النفط الخام إلى إنتاج نحو 240 ميجاوات تقريبا هذا الإنتاج الكبير وضمان استقراره سيقود إلى إتاحة الفرصة لبلوغ المستوى المأمول من توليد الطاقة بالعاصمة عدن بهذه الفترة والتي ممكن ان تستقر عند مستوى 300 الى 350 ميجاوات، هذه النسبة ستكون مقبولة وستؤدي لحالة استقرار نسبي- وإن كانت تطلعات الناس أكبر- لكن في المقابل سيسهم ذلك في تقليص اعتماد كهرباء عدن على محطات الديزل وسيتم توفير كميات كبيرة من الديزل خاصة وإن هناك 60 ألف طن ستصل بعد أسبوع وشحنات أخرى ستصل بعدها، وهو ما سيعطي فرصة كبيرة للاستفادة من تلك الكميات لتغطية احتياجات محافظات كلها، كما ستستفيد حضرموت من تقليل كهرباء عدن من اعتماد استخدام المازوت لتعطي فرصة لها لتغطية احتياجها، خاصة وأغلب المحطات بحضرموت تعمل بالمازوت وبالتالي نصل هنا لتحقيق المنفعة المشتركة.

ختاما، ينبغي القول أن رؤية بن مبارك وخطواته الناجعة التي ستأتي أكلها بإذن الله خلال فترة الصيف تنطلق من خطة آنية لتجاوز تحديات هذا الصيف بالوسائل المتوفرة حاليا وخلق أرضية تساعد في الانطلاق بالاستراتجية للتحول نحو الطاقة النظيفة والمتجددة في المستقبل القريب، فإن كانت الخطوات محل استحسان واستبشار الناس بواقع أفضل فينبغي على الجميع دعمه ومساندته، والوقوف صفا واحدا في مواجهة كل من يضع العراقيل والمعوقات وهم كُثر.

اسئلة عن تأخر تأسيس مستشفى للمعاقين

محمد العماري

في يوم الأحد، اكتسبت زيارة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، الدكتور محمد سعيد الزعوري، أهمية كبيرة لدى ذوي الاعاقة حيث كانوا يأملون في أن يتم فتح مستشفى المعاقين المنتظر منذ فترة طويلة. ومع ذلك، لم يتم الكشف عن أي تفاصيل جديدة بشأن تأسيس المستشفى المنتظر.

من الجدير بالذكر أنه منذ أكثر من عامين، تم الإعلان عن تأسيس مستشفى جديد للمعاقين في محافظه عدن، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا لم يتم افتتاح المستشفى حتى الآن؟ فقد أشارت التقارير السابقة إلى أن المبنى المخصص للمستشفى موجود بالفعل ويحتاج فقط إلى أعمال ترميم وصيانة.

بعد مرور أكثر من عامين، فإن استمرار التأخير في تأسيس المستشفى يثير العديد من الأسئلة والاستفسارات لدى ذوي الاعاقة: هل ستستمر هذه الأعمال لفترة زمنية طويلة أخرى؟ ومتى سيتم افتتاح المستشفى الذي ينتظره الكثيرون بفارغ الصبر؟

واحدة من الأسئلة الأخرى التي تطرح نفسها هي: كيف تم صرف أكثر من مليار لتأسيس مستشفى يحتاج إلى تجديد وترميم فقط، بدلاً من بناء مستشفى جديد بالكامل؟ تلك هي التساؤلات التي يجب على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يجيب عنها ويوضح الخطط المستقبلية لتأسيس المستشفى.

نحن بحاجة إلى تفسيرات واضحة وشفافة من الوزير الزعوري بشأن هذا الموضوع الحساس. لقد أصبحت الحاجة إلى المستشفى أمرًا ضروريًا للكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتأخير تأسيس المستشفى يؤثر سلبًا على حياتهم وصحتهم.

نأمل أن يأخذ وزير الشؤون الاجتماعية والعمل تلك المخاوف على محمل الجد ويرد على هذه الأسئلة الملحة بأجوبة محددة وموثوقة. يجب أن يكون هناك تفهم واضح للضرورة الملحة لتوفير المستشفى للمعاقين وتعزيز الرعاية الصحية المتاحة لهم.

نأمل أن يلتفت الوزير الزعوري إلى هذه الاحتجاجات ويعمل على تسريع عملية تأسيس المستشفى وإتاحتها للمعاقين في أقرب وقت ممكن. إنه واجبنا كمجتمع أن نكون حساسين تجاه احتياجات المعاقين وأن نعمل جميعًا على توفير الرعاية الصحية الملائمة لهم.

في النهاية، نأمل أن يتم الاستجابة لهذه المخاوف وأن يتم تأسيس المستشفى في أسرع وقت ممكن، حتى يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من الحصول على الرعاية الصحية التي يستحقونها والتي يحتاجون إليها بشدة.

الانقلاب الهمجي وتداعياته الخطيرة على اليمن

نجيب الكمالي

ما نفذته مليشيات الحوثي من انقلاب همجي منذ تسع سنوات تسبب في تدهور مختلف قطاعات الدولة أهمها: {الانقسام النقدي }ومارافقه من فارق كبير بين قيمة الطبعة النقدية الجديدة المتداولة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية ونظيرتها القديمة المتداولة في مناطق الحوثيين الذين ارتكبوا جريمتين الجريمة الاولى الاستحواذ على أموال المودعين بالبنوك التجارية التي كان يتم استثمارها من خلال أذون الخزانة الدين العام بعد أن وصلت الفوائد المتراكمة والمستحقة للمودعين خلال السنوات الماضية نحو 1,7 تريليون ريال تفاجأت البنوك التجارية إصدار جماعة الحوثي لقانون أسمته قانون منع التعاملات الربوية التي يشرع لها الاستحواذ على الودائع..

في الوقت نفسه تعمل على استخدم المضاربة بالعملة المحلية لأغراض ابتزازية متعلقة بمحاولة إفشال تنفيذ قرار نقل المركز الرئيسي للبنوك التجارية والمصارف الاسلامية وبنوك التمويل الأصغر الى عدن محاولة لتعطيل قرار نقل المراكز الرئيسية للبنوك اليمنية من خلال التلويح بمصادرة مقرات واصول البنوك التجارية التي تتخذ من صنعاء مقرات رئيسية لها وارغامها على تسليم ودائع المودعين للحوثيين الأمر الذي سيجعل الحكومة الشرعية غير قادرة على التحكم باستقرار الصرف مما يزيد من اشعال لهيب غلاء تزداد ناره اضطراماً، وتحت رحمة تسع سنوات من حرب عبثية مدمرة.

أصبح لافرق بين الفقير ومحدود الدخل وميسور الحال، الوضع الاقتصادي الكارثي يتوسع وانهيار قيمة العملة المحلية يتصاعد في مناطق الشرعية أمام العملات الاخرى حيث تخطت قيمة الدولار الواحد في محال تداول العملات في العاصمة عدن حاجز الالف وسبعمائة ريال للدولار الامريكي الواحد حشر الكل في مفرمة غلاء لا يرحم، وكل المؤشرات تنذر بتفاقم الحياة الإنسانية والاقتصادية فيما يلهو صانعو الانقلاب وصانعو مأساة اليمنيين بلعب ورق تحرير القدس والبحر الأحمر غير مكترثين بشعب مزقوا أوصاله ونهبوا ثرواته وتجويعه إشباعا لنزواتهم الكاذبة وتعمدهم في افساد حياة وتخريب اليمنيين من خلال ممارساتهم القمعية من قطع رواتب الموظفين ناهيك عن فرض إتاوات وجبايات تثقل كاهل المواطن اليمني وارغام التجار على دفع الضرائب والجمارك بشكل مضاعف، والأخطر من ذاك مواصلة الهجمات على السفن التجارية في البحر الاحمر ما اثر على التدفقات الغذائية إلى اليمن بسعر معقول.. حقيقة أن جماعة الحوثي تمارس تدميرا ممنهجا لكل مايتعلق بهوية اليمنيين وانتماءاتهم.